عدالة التفاوض

عمليات السلام كأدوات لتحقيق العدالة الانتقالية

GIJTR

Global Initiative for Justice
Truth & Reconciliation

حول هذا التقرير

نشرت في مارس ٢٠٢١ ورقة الإحاطة بعنوان العدالة التفاوضية: وتقدم عملية السلام بوصفها أدوات للعدالة الانتقالية دروسا وتوصيات بشأن أفضل السبل التي يمكن بها لعمليات السلام أن ترعى العدالة الانتقالية وتعزيزها. وهو يستند بالاساس إلى نتائج ورشة العمل عن بُعد التي عقدت في نوفمبر ٢٠٢٠ من قبل مجموعة القانون الدولي العام والسياسة العامة (PILPG) والتحالف الدولي لمواقع الضمير (ICSC) ومركز دراسة العنف والمصالحة (CSVR).وقد اجتمع نحو عشرين متخصصًا في حل النزاعات من ست قارات للمشاركة في ورشة العمل الافتراضية، بما في ذلك نشطاء المجتمع المدني والأكاديميون والدبلوماسيون وقادة مؤسسات الدولة والمؤسسات المتعددة الأطراف.
كما يوجد هنا العنوان الرئيسي لورشة العمل الذي قدمه د.هون. سولومون أيلي ديرسو ، رئيس اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب والمنسق المعني بالعدالة الانتقالية للجنة.وقد صيغت المناقشات بدراسات حالة من دول البلقان والسلفادور واندونيسيا ونيبال والسودان واوغندا. وقد أسهم جميع المشاركين إسهاما قيما في هذه الدراسة من خلال تقديم رؤى حول العلاقة بين عمليات السلام والعدالة الانتقالية من خبراتهم وملاحظاتهم.

شكر وتقدير

المؤلف الرئيسي
إيان كاتز ، مستشار، PILPG

المساهم
إيزابيلا كريبانيان ، زميلة باحثة ، PILPG

المحررين
آنا مويو-كوبيتا ، مديرة برنامج المناصرة ، CSVR
براتيما ت. نارايان ، مديرة برامج أولى ، ICSC

International Coalition of SITES of CONSCIENCE

التحالف الدولي لمواقع الضمير (The International Coalition of Sites of Conscience, ICSC) هو شبكة عالمية من المتاحف والمواقع التاريخية والمبادرات الشعبية المكرسة لبناء مستقبل أكثر عدلاً وسلمًا من خلال إشراك المجتمعات في تذكر النضال من أجل حقوق الإنسان ومعالجة تداعياته الحديثة. تأسس ICSC في عام 1999 ويضم الآن أكثر من 300 عضوًا لمواقع الضمير في65 دولة. ويدعم ICSC هؤلاء الأعضاء من خلال سبع شبكات إقليمية تحث على التعاون والتبادل الدولي للمعارف وأفضل الممارسات.

www.sitesofconscience.org

PILPG
A Global Pro Bono Law Firm

المجموعة العامة للقانون الدولي والسياسة هي شركة محاماة عالمية تقدم المساعدة القانونية المجانية للأطراف المشاركة في مفاوضات السلام ، وصياغة دساتير ما بعد الصراع ، ومحاكمة جرائم الحرب / العدالة الانتقالية. ولتيسير الاستفادة من هذه المساعدة القانونية، تقدم PILPG أيضا المساعدة في تخطيط السياسات والتدريب على المسائل المتصلة بتسوية النزاعات. وقد تأسست PILPG في لندن في عام ١٩٩٥، ويقع مقرها حاليًا في واشنطن. ومنذ تأسيسها، قدمت PILPG المساعدة القانونية لأكثر من عشرين مفاوضات سلام، وأكثر من عشرين دستورًا في مرحلة ما بعد الصراع، وساعدت في إنشاء عدد من آليات العدالة الانتقالية المحلية.

CSVR
The Centre for the Study of Violence and Reconciliation

مركز دراسة العنف والمصالحة (CSVR) هو منظمة مستقلة غير حكومية تأسست في جنوب إفريقيا في عام 1989. نحن معهد متعدد التخصصات يسعى إلى فهم ومنع العنف ومعالجة آثاره وبناء السلام المستدام على المستويات المجتمعية والوطنية والإقليمية.ونقوم بذلك من خلال التعاون مع المجتمعات المحلية المتأثرة بالعنف والصراع، والتعلم منها. ومن خلال بحوثنا وتدخلاتنا ودعواتنا نسعى إلى تعزيز مساءلة الدولة، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وبناء التماسك الاجتماعي والاندماج والمواطنة النشطة. وبينما نقيم في جنوب أفريقيا أساسا، فإننا نعمل في جميع أنحاء القارة الأفريقية من خلال التعاون مع المجتمع المحلي والمجتمع المدني والدولة والشركاء الدوليين.

المحتويات

عن المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والتسوية (GIJTR) 4

العنوان الرئيسي:

السلام كمواقع للنهوض بالعدالة الانتقالية * 8

العدل كأحد مواضيع الوساطة من أجل السلام 11

العدالة الانتقالية كأجندة صعبة في الوساطة من أجل السلام 13

السلام مقابل العدل 14

دور عمليات السلام كمواقع للنهوض بالعدالة الانتقالية * 15

استنتاج 20

تقرير ملخص

عمليات السلام والعدالة الانتقالية

الممارسات الفُضلى والدروس المستفادة 22

ديناميكيات التفاوض 24

تصميم مؤسسات فعّالة 26

نهج شمولي 26

التكيّف حسب السياق 27

الدقة والتحديد في اللغة المستخدمة 27

المجتمع المدني وإشراك الضحايا 29

المشاركة الدولية 29

عناصر العدالة الانتقالية 30

المساءلة 30

قول الحقيقة والمصالحة 32

جبر الضرر 33

الإصلاح المؤسسي 34

تخليد الذكرى 35

التنفيذ 36

استنتاج 37

عن المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والتسوية (GIJTR)

هناك دعوة متزايدة حول العالم إلى العدالة و الحقيقة و المصالحة في البلدان التي تلقي فيها مخلفات انتهاكات حقوق الإنسان الخطيرة بظلالها على التحولات و المراحل الانتقالية. و تلبية لهذه الحاجة، أطلق التحالف الدولي لمواقع الضمير المبادرة العالمية الجديدة للعدالة و الحقيقة و المصالحة في آب/أغسطس 2014، حيث تهدف هذه المبادرة إلى التصدي للتحديات الجديدة في البلدان التي تمر بنزاعات أو بمراحل انتقالية، و التي تعاني من مخلفات الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في الماضي أو الحاضر.

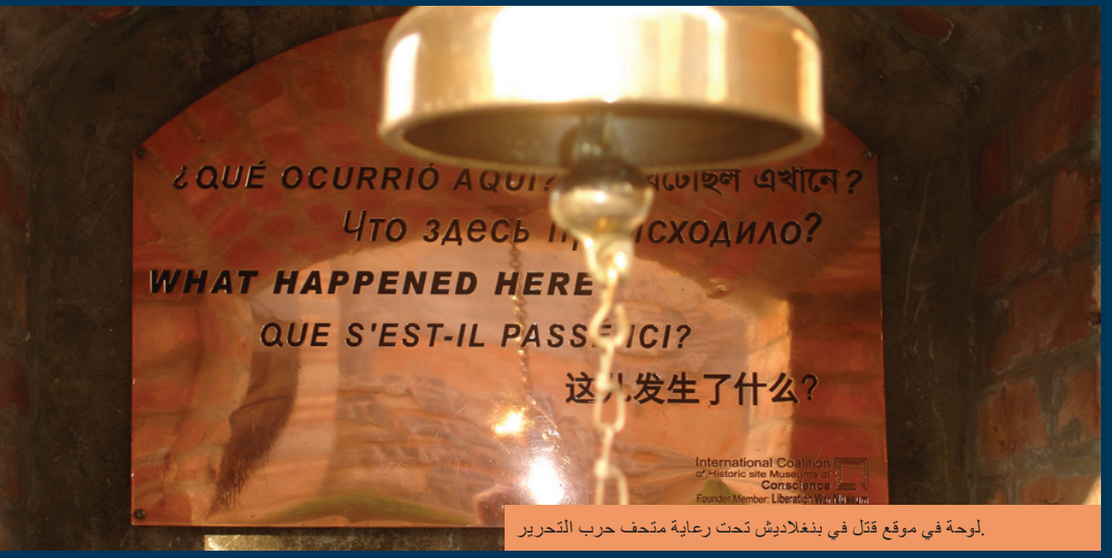

لوحة في موقع قتل في بنغلاديش تحت رعاية متحف حرب التحرير.

يتكون ائتلاف GIJTR من تسع منظمات شريكة هي:

- التحالف الدولي لمواقع الضمير (International Coalition of Sites of Conscience) في الولايات المتحدة (الشريك الرئيسي)؛
- مبادرة سيادة القانون التابعة لرابطة المحامين الأمريكيين، في الولايات المتحدة؛
- مجموعة آسيا للحقوق والعدالة (Asia Justice and Rights)، في إندونيسيا؛
- مركز دراسة العنف والمصالحة، في جنوب إفريقيا؛
- مركز التوثيق الكمبودي (Documentation Center of Cambodia)، في كمبوديا؛
- مؤسسة ضمان الحقوق (Due Process of Law Foundation)، في الولايات المتحدة؛
- مركز القانون الإنساني، في صربيا؛
- مؤسسة أنثروبولوجيا الطب الشرعي في جواتيمالا (Forensic Anthropology Foundation of Guatemala)، في جواتيمالا
- مجموعة السياسات الدولية والقانون الدولي العام، في الولايات المتحدة.

وبالإضافة إلى الاستفادة من مجالات الخبرة المختلفة لشركاء الائتلاف، ينتفع ICSC من المعرفة والتواصل المجتمعي طويل الأمد لأعضائه الذين يزيد عددهم عن 275 عضوًا في 65 دولة من أجل تعزيز عمل الائتلاف وتوسيع نطاقه. يعمل شركاء الائتلاف، جنبًا إلى جنب مع أعضاء شبكة ICSC، على تطوير مجموعة من برامج الاستجابة السريعة عالية التأثير وتنفيذها باستخدام النهج التصالحية والعقابية لتحقيق العدالة الجنائية والمساءلة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. يتبنى الائتلاف نهجًا متعدد التخصصات لتحقيق العدالة وكشف الحقائق وتطبيق المساءلة. ويتمتع شركاء الائتلاف إجمالاً بخبرة في المجالات التالية:

- سرد الحقائق وإحياء الذكرى وغيرها من أشكال الذاكرة التاريخية والمصالحة؛
- توثيق انتهاكات حقوق الإنسان لأغراض العدالة الانتقالية؛
- التحليل الجنائي وغيره من الجهود المرتبطة بالأشخاص المفقودين أو المختفين؛
- مناصرة الضحايا، وتشمل حقهم في الحصول على العدالة واحتياجاتهم إلى الدعم النفسي والاجتماعي وإلى أنشطة تخفيف الصدمات النفسية؛
- توفير المساعدة الفنية لنشطاء ومنظمات المجتمع المدني وتعزيز قدراتهم من أجل تعزيز إجراءات العدالة الانتقالية والمشاركة فيها؛
- مبادرات العدالة التعويضية
- ضمان عدالة النوع الاجتماعي وإدماجها في جميع إجراءات العدالة الانتقالية.

ونظرًا لتنوع الخبرات والمعارف والمهارات داخل الائتلاف وأعضاء شبكة ICSC، تقدم برامج الائتلاف للبلدان الخارجة من النزاعات والبلدان الخارجة من الأنظمة القمعية فرصة فريدة لمعالجة احتياجات العدالة الانتقالية في الوقت المناسب مع تعزيز المشاركة المحلية في الوقت نفسه.

الأولاد والبنات متماسكون في أوغندا.

دور عمليات السلام كمواقع للنهوض بالعدالة الانتقالية*

إن أحدث أداة للعدالة الانتقالية على المستوى الدولي هي سياسة الاتحاد الأفريقي للعدالة الانتقالية التي تم تبنّيها في شباط/فبراير 2019 من قبل رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي. وهي تقدّم مفهوماً ثرياً للعدالة الانتقالية. وبناءً على ذلك، فهي تعرّف العدالة الانتقالية بأنها "مختلف تدابير السياسات (الرسمية والتقليدية أو غير الرسمية) والآليات المؤسسية التي تتبناها المجتمعات، من خلال عملية استشارية شاملة، من أجل التغلب على الانتهاكات والانقسامات وحالات عدم المساواة السابقة وتهيئة الظروف لكل من التحول الأمني والديمقراطي والاجتماعي والاقتصادي."[3]

وغالباً ما يُنظر إلى العدالة الانتقالية على أنها تتعلق بمواجهة حقوق الإنسان المنتهكة في الماضي. غير أن هذا المفهوم للعدالة الانتقالية غير مكتمل. وبمعناها الشامل، كما تم شرحه بإسهاب في سياسة الاتحاد الأفريقي للعدالة الانتقالية، فإن أفضل طريقة للتعبير عن العدالة الانتقالية هي أن تكون عملية سياسية – قانونية تطمح لمعالجة أخطاء الماضي، وحل حالات انعدام الأمن في الحاضر وبناء مستقبل مشترك يتم فيه الاعتراف على النحو الواجب بمصالح جميع شرائح المجتمع وحمايتها. وعلى هذا النحو، بصرف النظر عن التركيز على معالجة أخطاء الماضي، تتطلب العدالة الانتقالية مناهج تخلق الأمن والسلام ليومنا هذا وتضع آليات تضمن بناء مستقبل سياسي واجتماعي واقتصادي عادل وديمقراطي وشامل للجميع.

وهكذا تتجاوز العدالة في هذا السياق الأشكال القضائية للمساءلة وتغطي نطاقاً واسعاً من التدابير السياسية والمؤسسية والاجتماعية والاقتصادية اللازمة لعملية انتقال تهدف إلى إرساء أسس متينة لنظام سياسي واجتماعي واقتصادي عادل وشامل.

د.سولومون أيلي ديرسو، رئيس اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، والمنسق المعني بالعدالة الانتقالية للجنة

وعلى الرغم من أن العدالة الانتقالية تغطي بمعناها الشامل مثل هذا المفهوم الواسع للعدالة الذي يتجاوز العدالة الجنائية، إلا أن هذا ليس هو الحال دائماً وقد لا يكون من الضروري بالفعل تأطير العدالة الانتقالية في جميع الحالات لتعكس جميع العناصر المرتبطة بها. وبالفعل، فإن الشكل الخاص الذي تتخذه عملية العدالة الانتقالية يجب أن يسترشد باحتياجات وسياق المجتمع الانتقالي المعين.

وتجدر الإشارة إلى أن لجوء المجتمع إلى العدالة الانتقالية يأتي من خلال عمليات مختلفة. حيث يمكن تقديمه من خلال قوة منتصرة استولت على السلطة بعد هزيمة نظام قديم كما كان الحال في رواندا وإثيوبيا في التسعينيات أو من خلال حكومة حلت محل نظام استبدادي بعد الانتخابات كما هو الحال في العديد من دول أمريكا اللاتينية وفي غامبيا في 2018/2017.

وفي العديد من الحالات الأخرى، تكون العدالة الانتقالية نتاج عمليات السلام. ومن العدالة الانتقالية في مرحلة ما بعد الفصل العنصري في جنوب إفريقيا التي أعطت أهمية عالمية لاستخدام لجنة الحقيقة والمصالحة كإطار للعدالة الانتقالية إلى التجارب في ليبيريا وسيراليون وكينيا، ومؤخراً في كولومبيا والعديد من دراسات الحالة التي يركّز عليها هذا المؤتمر، فإن اختيار تدابير العدالة الانتقالية التي يتبناها مجتمع يمر بمرحلة انتقالية يشكّل نتيجة لعملية السلام.

وبالنظر إلى تركيز هذا المؤتمر على العدالة الانتقالية في عمليات السلام، سيركّز خطابي وفقاً لذلك على القضايا التي تؤثر على مفاوضات العدالة الانتقالية في عمليات السلام.

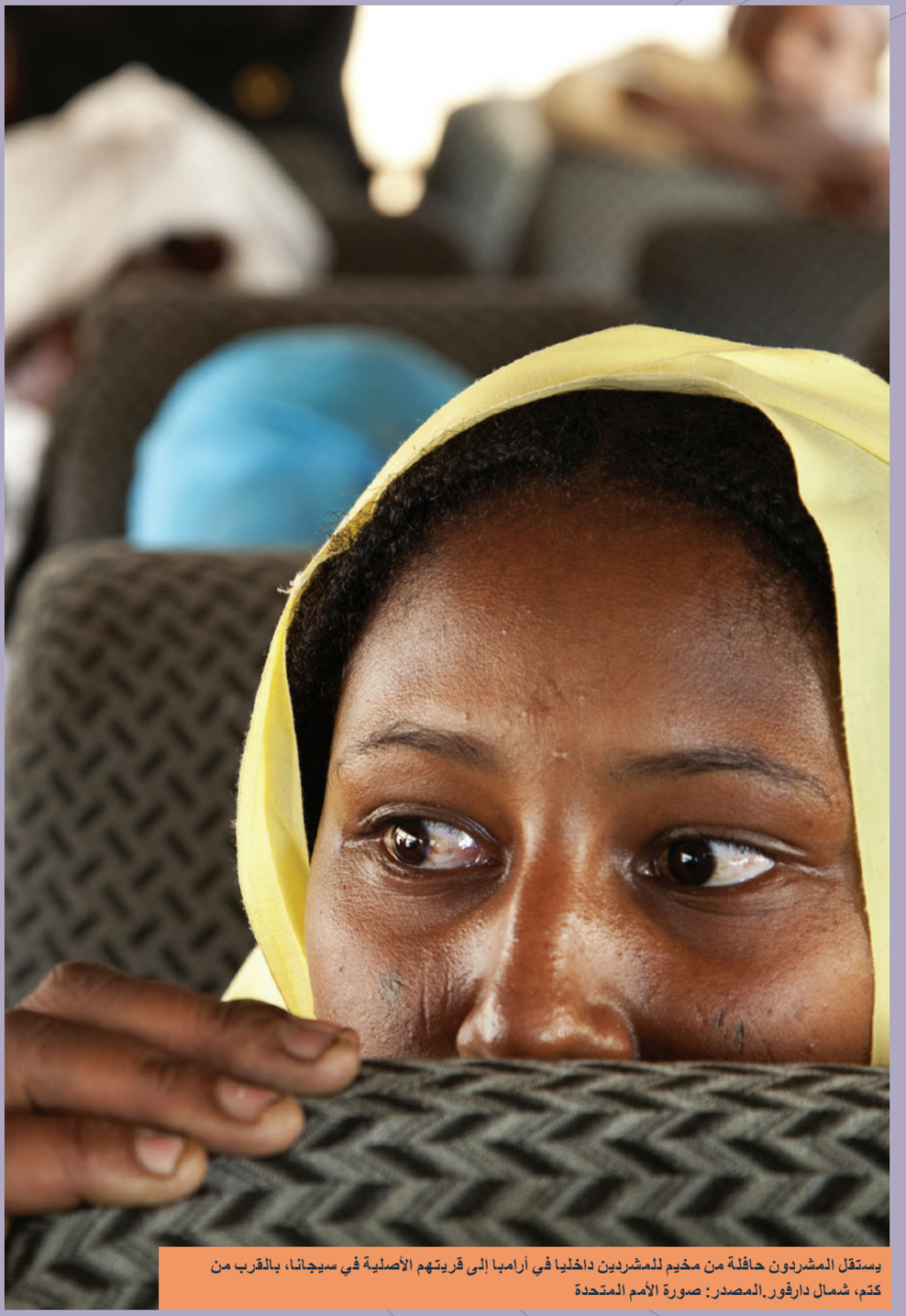

يستقل المشردون حافلة من مخيم للمشردين داخليا في أرامبا إلى قريتهم الأصلية في سيجانا، بالقرب من كتم، شمال دارفور. المصدر: صورة الأمم المتحدة

العدل كأحد مواضيع الوساطة من أجل السلام

في الوساطة التقليدية من أجل السلام، كان الكثير من التركيز ينصب على إنهاء النزاع وتحقيق تسوية تفاوضية بين أطراف النزاع حول موضوع عدم التوافق. وبناءً على ذلك، ركزت أجندة الوساطة من أجل السلام بشكل ضيق على وقف الأعمال العدائية، والترتيبات الأمنية، واستيعاب الأطراف المتحاربة عبر، من بين أمور أخرى، شكل من أشكال مخطط تقاسم السلطة. ونتيجة لذلك، لم تكن العدالة الانتقالية هي الأجندة الأكثر شيوعاً للوساطة من أجل السلام.

وفي فترة ما بعد الحرب الباردة، ظهر نموذج جديد للوساطة من أجل السلام يدعو إلى اتفاق سلام شامل، حيث برزت قضية العدل كموضوع لمفاوضات السلام. وإن العوامل المختلفة بما في ذلك بروز معايير حقوق الإنسان في النظام الدولي خلال الثمانينيات والتسعينيات (موين، 2012؛ نيومان، 2002؛ بليكر وسيسون، 2010)، وتأثير المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان (موين، 2012) ومؤخراً توطيد القانون الجنائي الدولي مع إنشاء المحكمة الجنائية الدولية (ICC) يعني أن قضية التعامل مع الماضي تلوح في الأفق أكثر من أي وقت مضى في جميع عمليات الوساطة من أجل السلام تقريباً.

أشار مقال مؤثر عام 1996 إلى أن «التطور الرئيسي في مجتمع حقوق الإنسان الدولي في العقد الماضي كان الدافع لجعل حقوق الإنسان جزءاً لا يتجزأ من منع النزاع، وصنع السلام، وحفظ السلام». (مجهول، 1996، 249). وكان التأثير الفوري خلال تلك الفترة هو ظهور نهج للحد من استخدام العفو الشامل في عمليات السلام. كما أشارت هاينر، «[في] الاتفاقات التي تم التفاوض عليها في السلفادور (1992)، وجنوب أفريقيا (1993)، وغواتيمالا (1996)، اتفقت الطرفان على تسويات أبقت العفو الشامل خارج النص التفاوضي». (هاينر، 2018، 11)

رجل يصلي في أتشيه بإندونيسيا

ومنذ ذلك الحين، توسع تأثير المعايير الدولية. وفي الواقع، يُنظر إلى المعايير الدولية بشكل متزايد على أنها تتطلب تضمين اتفاقيات السلام قدراً من المساءلة. وبصرف النظر عن عمل مجموعات الدفاع عن حقوق الإنسان، كان أحد المصادر الرئيسية لهذا التأثير هو المحاكم الدولية. وفي عملها البارز، أثبتت هاينر (2018) أنه «في معظم الحالات، أثرت التحقيقات أو الأوامر الصادرة عن محكمة دولية على مسار صنع السلام – وتيرتها ومحتواها واستبعاد المشاركين الرئيسيين، أو نجاحها أو فشلها النهائي». (هاينر، 2018، 55). وتُظهر أعمال هاينر (2018) ونيومان (2002) ونووين (2013) وآفاكو (2010) وجيسيل (2015) أيضاً كيف شكلت المعايير والمؤسسات الدولية، ولاسيما المحكمة الجنائية الدولية، عمليات السلام في شمال أوغندا وسيراليون والسودان وكولومبيا.

وعلى مر السنين، أصبحت عمليات السلام تلعب دوراً رائداً في العمل كموقع للتفاوض على العدالة الانتقالية وصياغتها. وفي السنوات الأخيرة، أصبح من النادر جداً وجود عمليات سلام لا تتضمن قضية العدالة الانتقالية كأحد مواضيع المفاوضات بين أطراف عملية السلام. وكما أشير بحق، «[فقد] ولّت الأيام التي كان من الممكن فيها تجنب معالجة قضية الجرائم الماضية إلى حد كبير، كما حدث في اتفاقية الجمعة العظيمة لإيرلندا الشمالية في عام 1998» (هاينر، 2018، 115).

العدالة الانتقالية كأجندة صعبة في الوساطة من أجل السلام

على الرغم من حقيقة أن العدالة الانتقالية أصبحت سمة مشتركة للوساطات من أجل السلام، فقد ثبت أنها واحدة من أصعب الموضوعات، إن لم يكن الأصعب، التي يجب معالجتها في عمليات السلام. وفي الواقع، إن ظهور العدالة الانتقالية كأجندة لعمليات السلام لم يجعل النظر فيها خلال الوساطة من أجل السلام أسهل.

أولاً، بينما تطالب الأعراف الدولية والممارسات الحديثة بإدراج العدالة الانتقالية كأجندة للوساطة من أجل السلام، فإنها لا تخبرنا كثيراً عن كيفية صياغة جدول الأعمال والتفاوض بشأنه وكذلك طبيعة ومحتوى ونطاق شروط مكون العدالة الانتقالية لاتفاقيات السلام.

ثانياً، لا يتم قبول العدالة الانتقالية بسهولة من قبل الطرفين في الوساطة من أجل السلام لتكون أحد بنود جدول أعمال المفاوضات. وليس من غير المألوف أن يواجه إدراجها مقاومة من كلا الطرفين أو على الأقل من أحد أطراف عملية السلام.

ثالثاً، حتى بعد إدراج العدالة الانتقالية كأجندة للوساطة من أجل السلام، غالباً ما تكون المفاوضات بشأن الشكل الذي تتخذه العدالة الانتقالية محفوفة بالتوترات والصعوبات الجدية. وفي حين أن مستوى الصعوبة يختلف من وساطة من أجل السلام إلى أخرى، فغالباً ما لا يكون بند جدول أعمال الوساطة من أجل السلام عرضة للتوصل إلى تسوية سريعة.

رابعاً، حتى الاتفاق على الشكل الذي يتخذه مكون العدالة الانتقالية لاتفاق السلام لا يضمن النتيجة المتوقعة. وتوضّح التجربة في دراسات الحالة لهذا المؤتمر وغيره، بما في ذلك دراسات بوروندي، وكينيا، وجنوب السودان حالياً، أن التحديات كثيرة في تنفيذ مكوّن العدالة الانتقالية في اتفاقيات السلام. وغالباً ما تؤثر التطورات التي تنشأ بعد اتفاق السلام، خاصة فيما يتعلق بالموقف والمصالح السياسية للجهات الفاعلة الرئيسية المسؤولة عن التنفيذ، بشكل جدّي على ما إذا كان سيتم تنفيذ مكون العدالة الانتقالية وإلى أي مدى. وإن حالة آتشيه توضح هذه الحقيقة.

السلام مقابل العدل

هناك العديد من العوامل التي تفسّر سبب كون أجندة العدالة الانتقالية للوساطة من أجل السلام محفوفة بالتحديات السالفة الذكر وذات الصلة. وإن العامل الرئيسي له علاقة بالتوتر المتأصل بين العدل والسلام. حيث يشرح كريستيان بيل أن «التوتر موجود لأن المتطلبات القانونية الدولية للمساءلة تبدو غير مريحة مع الحاجة إلى جلب النخب السياسية والعسكرية إلى شكل من أشكال التسوية لإنهاء القتال». وبالتالي فإن الكيفية التي يتوسط فيها هذا التوتر في عمليات السلام هو عامل رئيسي لا يشكل فقط كيفية صياغة مكون العدالة الانتقالية لاتفاقيات السلام ولكن أيضاً مدى متابعة الأطراف له في التنفيذ. وتؤكد هاينر أن «الأساس القانوني لأي اتفاقية سلام أمر ضروري، لكنه غير كاف، والمنظور القانوني وحده قد تفوته المصالح الأخرى للضحايا». وبالإضافة إلى المساءلة الجنائية، تشمل المصالح الأخرى للضحايا والمجتمعات التي تمر بمرحلة انتقالية بشكل عام «تطوير الهياكل والمؤسسات اللازمة لتنفيذ سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان، وإنشاء اقتصاد... وتعزيز الهياكل الديمقراطية...» (فيلا-فيسينسيو، 2009 175) وهكذا كانت نيومان دقيقة عندما لاحظت أن «المجتمعات الانتقالية يجب أن توازن بين العدالة والقيم الأخرى – مثل السلام والاستقرار والتنمية – التي لا تتقاطع مع بعضها» (نيومان، 2002، 32).

وإن السؤال الذي يقع في صميم هذا التوتر والتوازن الذي يجب تحقيقه هو «كيفية الحصول على قدرٍ كافٍ من العدل دون إحباط إمكانية تحقيق السلام» (هاينر، 2018، 3). وإن كيفية معالجة هذه القضية على طاولة السلام ونجاح مفاوضات السلام حول العدل سيعتمد على، وفقاً لبليكر وسيسون، صياغة خيارات عملية تحترم الأعراف والمعايير الدولية وتستجيب لاهتمامات أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك مجتمعات الضحايا (سيسون وبليكر، 2010، 71).

رؤى حول دور عمليات السلام كموقع رئيسي للنهوض بالعدالة الانتقالية

يتضح مما سبق أن عمليات السلام أصبحت منصة رئيسية للنهوض بأجندة العدالة الانتقالية. ومع ذلك، فإن الدرجة التي تؤدي بها عمليات السلام إلى عمليات عدالة انتقالية ناجحة تعتمد على مجموعة واسعة من العوامل. وبالتالي فإن فهم تلك العوامل والقوى التي تؤثر على دور عمليات السلام في النهوض بالعدالة الانتقالية الناجحة هو أمر أساسي.

شبكة أسر مشروع الحياكة التذكارية المختفين في نيبال

وتظهر دراسات الحالة المختلفة التي هي موضوع هذا المؤتمر والتجارب الأخرى أن كيفية إدراج قضية العدالة الانتقالية كأجندة لعملية السلام غالباً ما تؤثر ليس فقط على كيفية التفاوض عليها ولكن أيضاً على الشكل الذي تتخذه في اتفاقية السلام. وما إذا كانت القضية قد تم التطرق إليها من قبل الطرفين في

مفاوضات السلام أو الوساطة، أو من قبل الوسيط، أو من قبل المجتمع المدني ومجموعات الضحايا ودرجة الدعم أو المقاومة لإدراج العدالة الانتقالية كأجندة للوساطة من أجل السلام من قبل كلاهما أو أي من الطرفين فإن لذلك تأثير كبير على كيفية التفاوض عليها. ولذلك يجب التفكير ملياً في مسألة كيفية تناول قضية العدالة الانتقالية كأجندة للوساطة من أجل السلام.

إن إمكانيات استكشاف مجموعة من الخيارات على طاولة المفاوضات ومستوى التفاوض بين الطرفين ومشاركة أصحاب المصلحة الرئيسيين في تشكيل عملية التفاوض لها آثار خطيرة من حيث ملكية إطار العدالة الانتقالية ودرجة قبوله من جانب مختلف قطاعات المجتمع. لذلك من الأهمية بمكان أن تقدم عملية السلام مساحة ووقتاً كافيين لاستكشاف مجموعة من الخيارات التي تسمح للطرفين بالتوصل إلى حل وسط. ويقتضي هذا استخدام «آليات متنوعة للتعامل مع الماضي، من الآليات المحلية للمحاكم، وأنواع مختلفة من لجان التحقيق ولجان الحقيقة، إلى المحاكم الدولية، والمحاكم المختلطة التي تتضمن مشاركة دولية ومحلية». ومن خلال هذا الاستكشاف لجميع الخيارات الممكنة، يمكن أيضاً تحقيق حل وسط عملي على أساس كل من «طيف من المساءلة تمتد من التحقيق إلى المحاكمة إلى العقوبة» (بيل، 2006، 85) والعقوبة المخففة أو البديلة بالإضافة إلى تدابير العدالة التصالحية المختلفة بما في ذلك عمليات الحقيقة والمصالحة وبرامج جبر الضرر (فيلا فيسينسيو، 2009؛ هاينر، 2018).

وبطبيعة الحال، في البيئة المعيارية الدولية الحالية، فإن مساحة السياسات لاستكشاف مجموعة الخيارات ليست مطلقة. وبناءً عليه، على عكس الماضي، لم يعد استخدام العفو غير المشروط كأحد مكونات العدالة الانتقالية خياراً مشروعاً ومرغوباً فيه. كما أوضحت اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب في البلاغ 12/431 – توماس كوويلو ضد أوغندا، فإن أكثر ما قد ينظر فيه طرفا الوساطة من أجل السلام هو العفو المشروط، والذي يخضع في حد ذاته للوفاء بالمتطلبات الموضوعية والإجرائية.

ومن الضروري ملاحظة أن إمكانية هذا الاستكشاف لمجموعة واسعة من الخيارات التي يمكن أن تنجح بشكل أفضل لعملية وساطة معينة تعتمد على مدى تكييفها مع حالة النزاع المحددة ومجموعة العوامل التي تشكل عملية الوساطة (آفاكو، 2010؛ هاينر، 2018). ويقدّم آفاكو (2010، 22)، بالاعتماد على تجربة عملية السلام في جوبا، بعض الاعتبارات المفيدة. أولاً، يجب أن يكون الوسطاء «مستعدين لأخذ زمام المبادرة، مع إعطاء الأولوية للبحث بعناية عن تسوية قابلة للتطبيق». ثانياً، تحتاج مثل هذه المفاوضات إلى دعم مشورة قانونية

مجموعة من النساء الأفغانيات اللاجئات السابقات العائدات حديثًا من إيران مصدر الصورة: صور الأمم المتحدة

سليمة ونزيهة بشأن الجوانب القانونية الدولية والوطنية» (آفاكو، 2010، 23). ثالثاً، تتطلب المفاوضات التي تشكل فيها العدالة تهديداً لأي من الطرفين «جهوداً متسقة في شرح الخيارات والعمليات للطرف الذي سيخسر أكثر من غيره»، و»لا ينبغي الاستعجال في هذه العملية» (آفاكو، 2010، 23). رابعاً، يجب أن تتضمن «عملية تفاوض شاملة تشارك فيها مجموعة من أصحاب المصلحة المحليين والوطنيين والإقليميين والدوليين» (آفاكو، 2010، 23).

ولا يوجد مقاس واحد يناسب الجميع. وعلى هذا النحو، من المهم للغاية من حيث تحقيق نتيجة أكثر نجاحاً ما إذا كان نهج العدالة الانتقالية الذي تم التفاوض بشأنه وصياغته في اتفاقية السلام مصمماً لاحتياجات وواقع السياق المحدد. وكما تشير دالي، فإن «المسار الانتقالي لكل بلد يتكون من كوكبة فريدة من العوامل الاجتماعية والتاريخية والسياسية والاقتصادية والعرقية والدينية والعسكرية وغيرها؛ وتميّز هذه العوامل كل عملية انتقالية عن العمليات الأخرى؛ وإن هذه الاختلافات في العمليات الانتقالية هي التي تفرض استجابات مؤسسية مختلفة لأخطاء الماضي» (دالي، 2002، 77). ولهذا السبب تنص سياسة الاتحاد الأفريقي للعدالة الانتقالية على أن «اختيار العدالة الانتقالية يجب أن يكون محدداً حسب السياق، بالاعتماد على مفاهيم المجتمع واحتياجاته للعدالة والمصالحة، مع مراعاة: طبيعة النزاع والانتهاكات التي يتسبب فيها، بما في ذلك وضع النساء والأطفال وكذلك الفئات الأخرى التي تعيش في ظروف هشة؛ وشروط وطبيعة النظام القانوني للدولة، وتقاليدها ومؤسساتها وقوانينها».

عند استكشاف مجموعة الخيارات المتاحة للتفاوض وصياغة نهج العدالة الانتقالية في عملية سلام معينة، ينبغي أيضاً إيلاء الاهتمام لمجموعة من العوامل التي تؤثر على عملية السلام ونتائجها. وإن أحد هذه العوامل هو السياق السياسي. ومن الأهمية بمكان في هذا الصدد «توازن القوى الذي يُنتج الاتفاقية ويستمر في التأثير على تنفيذها». (بيل، 2006، 75) وعلاوة على ذلك، فإن دور أفراد الجمهور، وخاصة مجموعات الضحايا، والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، ومستوى حشد ومشاركة مختلف قطاعات المجتمع أيضاً يشكّل جزءاً من السياق السياسي.

وإن العامل السياقي الآخر الذي يشكّل اختيار وطبيعة آليات العدالة التي يتم التفاوض عليها أثناء الوساطة من أجل السلام هو السياق المؤسسي. وكما أوضح دوثي، فإن السياق المؤسسي «يشمل المؤسسات الوطنية والرسمية، مثل أنظمة العدالة والدساتير، والمزيد من المؤسسات

نازحون داخليًا من مواقع حماية المدنيين (POC) التي تديرها بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. مصدر الصورة: صور الأمم المتحدة

المحلية، مثل العدالة القائمة على المجتمع وممارسات المصالحة». (دوثي، 2017، 11) ويؤثر السياق المؤسسي أيضاً على اختيار ما إذا كانت آليات العدالة الانتقالية المختلفة ستعتمد على القدرة الوطنية أو تعتمد على الخبرة الدولية لتصميمها وتكوينها أو تستخدم إطاراً وطنياً قائماً أو إطاراً جديداً. وفي اتفاق السلام الكولومبي، إن العديد من القضايا التي تؤثر على نظام العدالة الجنائية الكولومبي، بما في ذلك الفساد والافتقار إلى الحياد والضعف، تعني أن «هناك حاجة إلى محكمة جديدة ومدعٍ عام مستقل». (هاينر، 2018، 205) ووفقاً لذلك، اقترح اتفاق السلام «ولاية قضائية خاصة من أجل السلام، وهي محكمة خاصة متعددة الطبقات تعمل بشكل مستقل عن نظام العدالة الجنائية العادي ولها مكتب مدعٍ عام خاص بها، ودوائر تمهيدية لتلقّي الاعترافات والنظر في قرارات العفو، وعدة دوائر لمقاضاة الدعاوى. (هاينر، 2018، 208-209) كما اقترح اتفاق جوبا للسلام بشأن شمال أوغندا إنشاء بنية تحتية جنائية وطنية جديدة. (نووين، 2013؛ آفاكو، 2010)

وأما بشأن كيفية تأثير طبيعة النزاع على اختيار و/أو تصميم آلية/آليات العدالة الانتقالية، يذكر دوثي أن طبيعة النزاع والعنف السياسي «يثير أسئلة حول انتهاكات حقوق الإنسان التي يجب معالجتها، وأنواع الثقة أو المصالحة التي تحتاج إلى تعزيز، والتدابير المناسبة لفعل ذلك». (دوثي، 2017، 16) وبالتالي، سواء كان النزاع هو «حروب داخل الدول، أو حروب بين الدول، أو نزاعات مسلحة غير تابعة لدول، أو انقلابات عسكرية، أو عنف سياسي متعلق بالانتخابات، أو عنف من جانب واحد» فإن ذلك كله يدخل من ضمن الاعتبارات في نوع وطبيعة وتصميم نهج العدالة الانتقالية الذي يمكن للطرفين التفاوض والموافقة عليه. (دوثي، 2017، 17)

الاستنتاجات

تُعتبر عمليات السلام منصات مهمة للتفاوض وصياغة آليات العدالة الانتقالية لمعالجة قضايا المساءلة والمصالحة التي يواجهها المجتمع الذي يمر بمرحلة انتقالية. وتشكل العوامل المختلفة المدى الذي تسهل فيه الوساطة من أجل السلام صياغة نهج عدالة انتقالية ناجح ومدى نجاح هذا النهج الانتقالي في تحقيق غايات المساءلة والمصالحة.

ومع ذلك، يتضح من دراسات الحالة والتجارب المختلفة أنه من أجل تعزيز عملية السلام لقضية العدالة الانتقالية، فمن الأهمية بمكان أن تتناول القضايا الموضوعية والعملية التي تؤثر بشكل مباشر على احتمالات النجاح. وكما لوحظ أعلاه، فإن القضايا الموضوعية الرئيسية تنطوي على معضلة تنطوي على التوتر بين السلام والعدالة، والمسألة المتعلقة بالشكل الذي تتخذه العدالة في بيئة انتقالية معينة ونطاق تركيز العدالة الانتقالية بما في ذلك على وجه الخصوص ما إذا كانت الظروف الأساسية والعوامل التي يسّرت وقوع الانتهاكات كجزء من العدالة الانتقالية يمكن معالجتها وكيفية ذلك.

وتتعلق قضايا العملية بشكل أساسي بعملية صنع القرار وحيز السياسات لاختيار نُهج العدالة الانتقالية (والتي، على الرغم من أنها ليست مطلقة (كما هو موضح أعلاه)، إلا أنها تمنح الطرفين في الوساطة من أجل السلام مساحة كافية للتوصل إلى نتيجة تفاوضية واختيارها)، وضمانات المُلكية الوطنية، ودرجة تأثير الجهات الفاعلة الخارجية في تشكيل صنع السياسات، والتسوية السياسية التي تقوم عليها العدالة الانتقالية، وتوفير منصة للمشاركة الفعالة للمجتمعات المتضررة وللأخذ في الاعتبار قطاعات دور جميع قطاعات المجتمع الأخرى بما في ذلك تلك المسؤولة عن النزاع والانتهاكات المصاحبة.

المراجع

* خطاب رئيسي عُرض في ورشة عمل «التفاوض بشأن الحقيقة والعدالة: عمليات السلام كأدوات لتحقيق العدالة الانتقالية» التي عُقدت في الفترة من 9 إلى 12 تشرين الثاني/نوفمبر، 2020 من قبل الدكتور سولومون أيلي ديرسو، رئيس اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب وضابط الارتباط المعني بالعدالة الانتقالية في اللجنة.

1 الاتحاد الأفريقي (2019)، سياسة الاتحاد الأفريقي للعدالة الانتقالية، (أديس أبابا: الاتحاد الأفريقي)

2 انظر سولومون أيلي ديرسو (2020)، الاتحاد الإفريقي يدفع آفاقاً جديدة للعدالة الانتقالية، Mail and Guardian (20 كانون الثاني/يناير، 2020)، متاح على https://mg.co.za/article/2020-01-20-au-pushes-the-frontiers-of-transitional- justice/

3 سياسة الاتحاد الأفريقي للعدالة الانتقالية، ص

4 كما أشارت إحدى الروايات الأخيرة، فإن العدالة الانتقالية هي عملية يكون «أكثر أهدافها المباشرة» هو «حماية حقوق الضحايا والدفاع عنها». دوثي، آر. (2017) مقدمة. في: دوثي، آ ر. وسيلز، بي، (محرران). فسيفساء العدالة. كيف يشكّل السياق العدالة الانتقالية في المجتمعات المنقسمة. نيويورك: المركز الدولي للعدالة الانتقالية، الصفحات 8-39، 10.

5 كريستيان بيل (2006). التفاوض بشأن العدل؟ اتفاقيات حقوق الإنسان والسلام. (سويسرا: المجلس الدولي لسياسات حقوق الإنسان) 75.

6 في آتشيه، كان دور حركة تحرير آتشيه – جماعة المعارضة المسلحة المشاركة كطرف في محادثات السلام – أو دور الوحدة الثورية الوطنية الغواتيمالية (URNG) في غواتيمالا، مركزياً لتناول قضية العدل على طاولة السلام. .

7 في بوروندي، لعب الوسيط الدور الرئيسي لإدراج العدل في اتفاق أروشا للسلام.

8 كما هو الحال في سيراليون (أوفلاهرتي، 2004) أو كولومبيا (دياز، 2018) تفرض هذه الجماعات قضية العدل على طاولة السلام بحكم تمثيلها في أو دعوتها إلى عملية السلام.

9 سياسة الاتحاد الأفريقي للعدالة الانتقالية، الفقرة 36.

عمليات السلام والعدالة الانتقالية

الممارسات الفُضلى والدروس المستفادة

تواجه الدول الخارجة من نزاع مسلح أو حكم استبدادي تحدياً خطيراً في تصفية حساب ماضيها المعقد. وفي حين أن بذور هذه العملية الإصلاحية قد تُزرع حتى قبل نهاية النزاع، فإن مفاوضات السلام توفّر فرصاً رئيسية لتحقيق أهداف العدالة الانتقالية. ويمكن لاتفاق السلام الذي يحدد إطاراً شاملاً والذي يستجيب بأمانة لاحتياجات الضحايا أن يضع الأساس للمصالحة الوطنية والتجديد. وعلى العكس من ذلك، يمكن أن يتسبب الاتفاق الذي يتعامل بشكل عَرَضي أو بلا مبالاة مع ضرورات العدالة الانتقالية في تفاقم المظالم وترسيخ ثقافة الإفلات من العقاب.

تقدّم ورقة الإحاطة هذه دروساً وتوصيات حول كيف يمكن لعمليات السلام أن ترعى وتعزّز العدالة الانتقالية على أفضل وجه. وتناقش الاستراتيجيات

التي قد يتبناها أصحاب المصلحة من أجل تحفيز نقاش حقيقي للعدالة الانتقالية وكسر حالات الجمود وتصميم برامج قوية ومستجيبة وتعزيز الامتثال. كما تقدّم توجيهات محدّدة حول العناصر الأساسية الخمسة للعدالة الانتقالية: المساءلة، وقول الحقيقة، وجبر الضرر، والإصلاح المؤسسي، وتخليد الذكرى.

جلست الحكومة وأحزاب المعارضة على طاولة المفاوضات في جوبا خلال محادثات السلام السودانية في عام 2020. مصدر الصورة: مجموعة القانون الدولي العام والسياسة (PILPG)

ديناميكيات التفاوض

ليس من غير المعتاد أن تشعر الأطراف المتفاوضة بالتردد أو عدم الرغبة في المشاركة بشكل كامل في المحادثات المتعلقة بالعدالة الانتقالية. وغالباً ما ينبع هذا التعنّت من التوتر المدرَك بين السلام والعدالة. حيث يُقال إن حلّ النزاعات والتعافي يتطلبان التغاضي عن أخطاء الماضي أو نسيانها؛ ولن يؤدي استحضار ما حدث في الماضي إلا إلى إطالة أمد النزاع والحفاظ على العداء. وبالقدر الذي تكون فيه الأطراف منفتحة للنظر في العدالة الانتقالية، فقد يكون لديها مجموعة ضيقة للغاية من سُبل الانتصاف والتي تخدم مصالحها الذاتية.

وإذا لم تتمكن عملية السلام من التغلب على تكتيكات التفاوض المعرقِلة، فإنها تخاطر بعدم القدرة على تقديم شكل هادف من العدالة الانتقالية. وقد تُضفي طابعاً مؤسسياً على شكل من أشكال عدالة المنتصر، بحيث تُروّج للخطاب المهيمن وتُسكت الأصوات المعارضة. وفي العديد من الحالات، تمنح عمليات العدالة الانتقالية التي تتمخّض عن عمليات سلام مَعيبة مكانة متميزة للمقاتلين في مجالات مثل جبر الضرر والعفو والتوظيف في القطاع العام. وقد ينتج عن عملية السلام المتكلّفة أيضاً آليات عدالة انتقالية غير متوازنة، بحيث يكون هناك مغالاة في التركيز على أنواع معينة من العدالة مع عدم تكريس اهتمام كافٍ لأنواع أخرى.

ولتجنب هذه النتائج، قد يتبنّى المفاوضون عدداً من الاستراتيجيات لضمان إعطاء العدالة الانتقالية حقّها. أولاً، يمكنهم التخفيف من المفاضلات الواضحة بين السلام والعدالة من خلال اقتراح النظر إلى الاثنين على أنهما يعزز كل منهما الآخر. ووفقاً للإطار المفاهيمي "السلام مع العدالة"، يرتبط السلام والعدالة ارتباطاً وثيقاً لا انفصام له ويمكن السعي لتحقيقهما على نحو مثمر بالتوازي. وقد يوضّح المناصرون الحاجة إلى العدالة من أجل ضمان سلام مستدام وتقديم نماذج تصالحية، وليست انتقامية. وإن هذا المفهوم الموسّع للعدالة مدعوم بأنماط مختلفة للعدالة الانتقالية والأضرار المختلفة التي تهدف إلى جبرها، والتي قد تشمل الأضرار الثقافية والديمقراطية والمتعلقة بالكرامة والأضرار التوزيعية والأخلاقية.

امرأة في نيبال تحمل بطاقة هويتها. المصدر :صورة الأمم المتحدة

ويمكن أيضاً تخفيف المقاومة المبدئية للعدالة الانتقالية من خلال النُهج الاستراتيجية للتسلسل. ففي بعض الحالات، يمكن للشروع في عمليات العدالة الانتقالية في وقت مبكر أن يدفع الأطراف للجلوس إلى طاولة المفاوضات، أو يمكن أن يُبقي المخرّبين بعيداً. ويمكن أيضاً إعطاء الأولوية لأشكال العدالة الانتقالية الأكثر قابلية للتطبيق في ظل الظروف السائدة لاتخاذ إجراءات فورية، مع الاحتفاظ بالمكونات الأخرى للوقت الذي تكون فيه الظروف مواتية. وفي غضون ذلك، يمكن تعزيز العدالة الانتقالية بشكل غير مباشر من خلال جمع المكونات الضرورية معاً. ففي البوسنة، على سبيل المثال، أدت عودة اللاجئين إلى منافسة في سرد الروايات مما جعل قول الحقيقة ممكناً.

وقد يكون للجهات الفاعلة الدولية دور في كسر الجمود في مفاوضات العدالة الانتقالية. حيث يمكن لطرف خارجي أن يكون بمثابة وسيط يسهّل الحوار بين الطرفين، على الرغم من أنه يجب أن يكون حريصاً على الحفاظ على انطباع الحياد وعدم فرض الحلول خارجياً. ويمكنه أيضاً تحفيز الطرفين على المشاركة بجدية من خلال تقديم مكاسب مثل توفير التمويل أو إضفاء الشرعية الدولية.

ويخدم أعضاء الوفود المؤيدون للعدالة الانتقالية أنفسهم من خلال الوصول إلى المنتدى وهم على أهبة الاستعداد. حيث يمكّنهم التخطيط والتروّي من أخذ زمام المبادرة بشكل استباقي في تحديد جدول الأعمال وتقديم مقترحات مطورة بالكامل. كما يوضّح ذلك للطرف المعارض أهمية العدالة الانتقالية في المفاوضات ويجبره على تقديم إجابات على خيارات سياساتية محددة.

تصميم مؤسسات فعّالة

عند تطوير برامج عدالة انتقالية، هناك عدد من الاعتبارات العالمية التي يجب على مفاوضي السلام أخذها في الاعتبار. وتشمل هذه اتباع نهج شمولي، وتكييف البرامج مع السياق المحلي، والتقييم الاستراتيجي لمزايا الدقة والتحديد في اللغة، وإشراك المجتمع المدني والضحايا، وفائدة المشاركة الدولية.

نهج شمولي

إن اتّباع نهج شمولي ومتكامل للعدالة الانتقالية أمر حيوي بسبب الطابع الشمولي الجماعي والاعتماد المتبادل بين مكوناتها. حيث أن العملية المنحرفة كثيراً نحو المساءلة، على سبيل المثال، لن تلبي احتياجات الضحايا للحقيقة والإنصاف والإصلاحات الهيكلية. ويتمتّع البرنامج الشامل أيضاً بمزايا إنشاء نقاط وصول متعددة وتعزيز التأثير من خلال التدخلات المتشابكة. ويصحّ هذا داخل كل مكون أيضاً. فقد يتّخذ جبر الضرر، على سبيل المثال، عدة أشكال مختلفة. وعلاوة على ذلك، قد تؤثر مخرجات أحد المكوّنات على عمل مكوّن آخر. على سبيل المثال، لا يمكن المضيّ قُدماً بالملاحقات القضائية وقول الحقيقة دون إصلاحات إجرائية وشخصية من شأنها أن تبني الثقة في مؤسسات الدولة. لذلك يجب أن يسعى القائمون على الصياغة إلى تحقيق رؤية متوازنة للعدالة الانتقالية ويجب عليهم إنشاء آليات تنسيق تربط بين المكونات المختلفة.

وهو نصب تذكاري واسع النطاق ، The Eye that Cries يلتقي أعضاء المجتمع في في حديقة عامة في ليما ، بيرو ، والذي تم تصميمه لتكريم ضحايا العنف الذي ارتكبته الدولة وجماعات المعارضة المتطرفة بين عامي 1980 و 2000.

التكيّف حسب السياق

يجب أن تكون برامج العدالة الانتقالية مصممة لتلائم سياقاتها المحلية عبر عدد من الأبعاد المختلفة. أولاً، تخلق أنواع النزاع المختلفة احتياجات وفرصاً مختلفة للعدالة الانتقالية. حيث تتضمّن بعض النزاعات نضالاً مسلحاً بينما تتّسم نزاعات أخرى بالقمع السياسي؛ وتنتهي بعض النزاعات بتغيير النظام بينما ينتهي البعض الآخر ببقاء النظام أو تحوله. وستؤثر طبيعة النزاع ونتائجه على مطالب السكان، وآفاق الفرص، ومدى استجابة الحكومة.

ثانياً، قد تختلف احتياجات العدالة الانتقالية داخل الدولة اعتماداً على تجربة الأقاليم المختلفة للنزاع. في السودان، أعطت الأقاليم التي شهدت سنوات من الحرب الأولوية للمساءلة وإصلاح قطاع الأمن، في حين ركزت الأقاليم التي تأثرت بشكل أساسي من خلال التهميش وسوء المعاملة على التنمية الاقتصادية والشمول السياسي والاجتماعي والثقافي. ويؤكّد التباين الإقليمي على الحاجة إلى مبادرات عدالة انتقالية متدرّجة بحيث تسري على المستويات المجتمعية والإقليمية والوطنية.

ثالثاً، يجب أن تراعي العدالة الانتقالية المعايير والممارسات الثقافية وأن تدمجها بشكل مثالي. وهناك عدد من الطرق المختلفة للقيام بذلك، بما في ذلك من خلال دعم عمليات العدالة التقليدية والاعتراف بها، وتوفير الأشكال التقليدية لجبر الضرر، والتعاون مع رجال الدين وقادة المجتمع. وعلى الأقل، يجب أن تترسخ الحساسية الثقافية في مؤسسات العدالة الانتقالية.

الدقة والتحديد في اللغة المستخدمة

يواجه القائمون على الصياغة خياراً استراتيجياً فيما يتعلق بمستوى الدقة والتحديد الذي سيتم به تدوين خطط العدالة الانتقالية. حيث يُعتقد عادة أن اتفاقات السلام التي تحدّد بدقّة الالتزامات التي تشترطها، ووقت ومكان التنفيذ، والعقوبات المفروضة على عدم الامتثال هي أدوات التزام أقوى. ومع ذلك، لا يزال من الممكن أن يوقّع الطرفان على اتفاقات جامعة مانعة لكنهما قد يُظهِران الافتقار إلى الإرادة السياسية لضمان تنفيذها الفعال، كما هو الحال في جنوب السودان. وعلاوة على ذلك، غالباً ما يصبح التوصّل إلى اتفاق صعباً بشكل متزايد كلما كان النص أكثر دقة. وعلى الرغم من رغبات الطرفين، فإن مدى الدقة والتحديد في الاتفاق يمكن أن تحدّده جوانب عملية سياسية.

واعتماداً على السياق، قد يكون هناك ميزة للحفاظ على عنصر من الغموض البنّاء في الاتفاق على أي حال. ففي كولومبيا، ترك الطرفان بعض أوجه عدم اليقين في النص حتى يتمكنوا من التوصّل

إلى توافق في الآراء، وذلك لثقتهما بأنه سيتم التطرّق إلى التفاصيل المحدّدة في وقت لاحق. وفي الواقع، قد تزداد احتمالية التوصّل إلى حل وسط بمرور الوقت، حيث يُصبح الطرفان اللذان لديهما نزعة عدائية في البداية أكثر تعاوناً لأنهما يبنيان سجلاً من النجاح المشترك. ويسمح قدر من الغموض أيضاً بالمرونة والتطور مع تغيّر الظروف. ومع ذلك، فإن الغموض يزيد من صعوبة إلزام الموقّعين بالتزاماتهم ويسهّل عليهم ادّعاء الامتثال دون اتخاذ خطوات مترتّبة على ذلك.

وإلى جانب مضمون الاتفاق، يبقى الجدل قائماً حول قيمة وجود جدول زمني مفصّل. على الجانب الإيجابي، من شأن وضع جدول زمني أن يوفّر معايير مقارنة واضحة يمكن من خلالها مراقبة الامتثال ويُبلِغ الجمهور بعلامات تقدّم قابلة للقياس عند اكتمال كل خطوة. ولكن قد يُنظر إلى الجدول الزمني الصارم للتنفيذ على أنه غير عملي. فقد يكون هذا خطيراً بشكل خاص لأن المواعيد النهائية التي لا يتم الوفاء بها قد تُلقي بظلال من الشك على استمرار شرعية الاتفاق بأكمله.

ومن خلال إدراك أن مستوى معين من الغموض أمر لا مفر منه، قد ينظر الطرفان المتفاوضان في تضمين أي من الآليات العديدة المصممة للحفاظ على الخيارات للمستقبل مع الحفاظ على الزخم. أولاً، لإزالة أي شك، يمكن أن يتضمن الاتفاق بنداً يحدّد أن حالات الالتباس يجب تفسيرها بطريقة تتفق مع نوايا الطرفين وأهدافهما أو مع القانون الدولي، كما يحدث عادةً على أي حال. ثانياً، يمكن للاتفاق أن يمنح الطرفين قدراً أكبر من المرونة وقدرة على التصرّف من خلال بيان الإجراء الواجب اتّباعه من أجل التعديل. وقد يؤدي عدم القدرة على التكيف مع التغييرات على الأرض إلى إضعاف شرعية الاتفاق إذا أدى ذلك إلى تخلي الطرفين عن التزاماتهما. أخيراً، قد تتطلب الاتفاقات محدودة النطاق إما أن يجتمع الطرفان مرة أخرى في غضون إطار زمني محدد لمزيد من المحادثات أو أن يبرما اتفاقات ثانوية أو اتفاقات متابعة.

المجتمع المدني وإشراك الضحايا

نظراً لأن الهدف من العدالة الانتقالية هو إفادة عامة الناس، وخاصة ضحايا الانتهاكات، فمن المنطقي إشراك ممثليهم في المراحل المختلفة من العملية. وأثناء المفاوضات، يُمكن استشارة المجتمع المدني ومجموعات الضحايا فيما يتعلق بآرائهم حول شكل وأولويات العدالة الانتقالية. كما تعمل اتفاقات السلام على توسيع نطاق جاذبيتها من خلال اشتراط مشاركة المجتمع المدني في مؤسسات العدالة الانتقالية. وقد يشمل ذلك حجز مناصب في اللجان والمفوضيات لقادة المجتمع المدني، أو قبول التوثيق الصادر عن المجتمع المدني كمصدر للأدلة، أو توفير التمويل لتخليد الذكرى

أفراد المجتمع يرسمون لوحة جدارية في كولومبيا. مصدر الصورة: صور الأمم المتحدة

أو المشاريع الأخرى التي تقودها منظمات المجتمع المدني ومجموعات الضحايا. وأخيراً، يمكن لاتفاقات السلام أن ترسّخ ثقة الجمهور والمساءلة من خلال إشراك الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في الرقابة على العدالة الانتقالية. وبالإضافة إلى أي أدوار تم تعيينها رسمياً له بموجب اتفاق السلام، قد يدعم المجتمع المدني أيضاً العدالة الانتقالية من خلال المناصرة والتوعية والتثقيف.

المشاركة الدولية

قد تشارك جهات فاعلة دولية في مؤسسات العدالة الانتقالية بطرق مختلفة. فقد يقوم الخبراء الدوليون المشاركون في اللجان أو الآليات القضائية بصفتهم أعضاء أو مراقبين بتقديم التوجيه الفني وممارسة الرقابة. وقد يُنظر إلى الآليات ذات الطابع الدولي، مثل الهيئات القضائية أو مفوضيات الحقيقة، على أنها أكثر حيادية وقدرة وشرعية. ومن ناحية أخرى، قد يقوّض انخراط أطراف خارجية الإحساس بالعدالة الانتقالية كمبادرة وطنية. كما يجوز لأطراف النزاع مقاومة التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية. وأخيراً، قد تعاني الكيانات الدولية من عجز في المعرفة المحلية والبعد الجغرافي عن المستفيدين المعنيين.

عناصر العدالة الانتقالية

تتكون العدالة الانتقالية في جوهرها من خمسة مكونات مختلفة: المساءلة، وقول الحقيقة والمصالحة، والتعويضات، والإصلاح المؤسسي، وتخليد الذكرى. ويعرض هذا القسم الممارسات الفُضلى لدمج كل منها في اتفاقات السلام.

المساءلة

تؤسّس اتفاقات السلام المصاغة جيداً إطاراً للمساءلة يحدّد بوضوح العلاقات بين العناصر المكوّنة لها. وقد يكون أحدها إنشاء آليات قضائية جديدة، مثل الدوائر المتخصصة أو المحاكم المختلطة. ويمكن تحقيق ذلك بعدّة طرق مختلفة. حيث تحدّد بعض اتفاقات السلام بشكل شامل هيكل هذه المحاكم وولايتها وتكوينها، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بالولاية القضائية ومصادر القانون والموقع والتمويل وتمثيل الضحايا وتعويضهم. ويقدم البعض الآخر فقط مخططاً عاماً ليتم استكماله لاحقاً بالتشريعات والأنظمة. وأخيراً، تدعو الجهات الفاعلة في النزاع أحياناً أطرافاً ثالثة أخرى إلى إنشاء آليات قضائية نيابة عنها.

وتعترف العديد من اتفاقات السلام بآليات العدالة التقليدية وتدمجها في أطر المساءلة الوطنية. وإذا اختار المفاوضون القيام بذلك، فقد يحتاجون إلى اتخاذ خطوات لمواءمة الممارسات التقليدية مع مبادئ حقوق الإنسان، لاسيما فيما يتعلق بحقوق المرأة والمتهمين. وضمن آليات العدالة الانتقالية وآليات المساءلة الأخرى، يجب التعامل مع قضايا الأطفال الجناة والعنف القائم على النوع الاجتماعي بعناية خاصة. ومن الشائع أيضاً أن تعبّر اتفاقات السلام عن التزامات عامة بالعفو، على الرغم من أن التفاصيل المتعلقة بالأهلية والمشروطية توجد غالباً في تشريعات لاحقة. وقد تُعتبر حالات العفو واسعة النطاق غير متوافقة مع القانون الدولي أو القانون المحلي.

بني قصر السلام في لاهاي في عام 1913 ، هو مقر محكمة العدل الدولية. مصدر الصورة: صور الأمم المتحدة

ويمكن أن يؤثّر التوقيت على المساءلة بعدة طرق مختلفة. فقد يكون للوائح الاتهام التي تسبق اتفاق السلام، على سبيل المثال، آثار مفيدة أو ضارة. فمن ناحية، قد يؤدّي توجيه اتهام جنائي إلى تهميش المخرّبين من المفاوضات وقد يشير إلى أهمية محاسبة الجناة، مما يؤدي إلى معالجة أكثر جدية لقضايا العدالة. ومن ناحية أخرى، قد يؤدّي خطر الملاحقة القضائية إلى قيام الطرفين المتفاوضين بإرسال مندوبين غير مؤهلين لاتخاذ القرارات أو قد يدفعهم إلى التشبّث بموقفهم. وحتى لو لم تكن المحاكمات ممكنة أو لم يكن من الحكمة إجراؤها قبل محادثات السلام، يمكن أن يبدأ المناصرون في وقت مبكر في وضع مقترحات لمؤسسات مستقبلية، أو استراتيجيات للملاحقة القضائية، أو خطط للعفو. وأثناء المفاوضات، قد يكون من الاستراتيجي تأجيل النقاشات حول المساءلة إلى وقت لاحق من العملية. حيث يُتيح هذا وقتاً للطرفين لبناء الثقة من خلال التوصل أولاً إلى اتفاق بشأن القضايا ذات الحساسية الأقل وقد يفرض حل وسط من خلال الاستفادة من ضغوط اقتراب الموعد النهائي.

كما يجب تصميم المساءلة بطريقة تزيد من الروابط المؤسسية. ويمكن أن تتعاون آليات المساءلة المحلية والدولية في بناء القدرات وتبادل المعلومات وتحويل القضايا. ولكي تكون المساءلة ذات مصداقية على المستوى المحلي، يجب أن تسبقها على الأرجح إصلاحات مؤسسية قد تشمل تدقيق الأشخاص أمنياً والإصلاح القانوني. وقد تكون العمليات القضائية مرتبطة أيضاً بمكونات العدالة الانتقالية الأخرى، مثل تلقي إحالات للقضايا من مفوضيات الحقيقة أو إصدار أوامر جبر الضرر.

قول الحقيقة والمصالحة

يخدم قول الحقيقة مهمّة حاسمة كعنصر من عناصر العدالة الانتقالية التي تعزّز جميع الجهود الأخرى من خلال تعزيز التعافي الفردي والجماعي. وقد يساعد قول الحقيقة على تحديد هوية الجناة، والأسباب الجذرية لانتهاكات حقوق الإنسان، وأنواع الانتهاكات، والظروف والحقائق المحيطة بالانتهاكات، وسبل الانتصاف المناسبة. وقد تشير اتفاقات السلام إلى أنواع مختلفة من عمليات قول الحقيقة، بما في ذلك لجان التحقيق و"رسم خرائط" لأنماط الانتهاكات. ومع ذلك، فإن مفوضية الحقيقة هي الآلية الأكثر انتشاراً لقول الحقيقة التي تظهر في اتفاقات السلام. وعادةً ما تُفصِّل اللغة المُدرجة في هذه الاتفاقات اختصاص الآلية، والمدة التي تغطيها، وأنواع الانتهاكات التي يمكن مراجعتها، وأنشطة وعمليات هيئة قول الحقيقة، وتركيبة المفوضين الذين قد يشملون أصحاب المصلحة السياسيين أو مختلف شرائح المجتمع.

ويمكن أن تكون المفاوضات حول قول الحقيقة والمصالحة مثيرة للجدل لعدد من الأسباب. فقد يكون الطرفان غير راغبَين في الاعتراف بارتكاب خطأ، أو قد يصرّان على وجوب تقاسم المسؤولية بالتساوي حتى لو أشارت الحقائق إلى خلاف ذلك. ويشعر البعض أيضاً بوجود تناقض بين قول الحقيقة والمصالحة، مفضلين الصّفح عن أخطاء الماضي وتوجيه التركيز نحو المستقبل. وقد ساد هذا التوجّه في العديد من الدول الخارجة من النزاع، حيث يتّصف الضحايا بالعناد لإصرارهم على إعادة النظر في الأضرار أو أنهم يجدون صعوبة في الصّفح. ونظراً لصعوبة المفاوضات ذات الصلة جزئياً، غالباً ما تتطلب مفوضيات الحقيقة المنشأة بموجب اتفاقات السلام تشريعات تنفيذية، مما قد يؤدي إلى مزيد من التأخير أو الجمود.

اجتماع النساء في غامبيا.

وربّما يكون الجانب الأكثر أهمية في عمل مفوّضية الحقيقة هو اختيار مفوضين أكفاء ومستقلين. وقد يكون هذا معقداً بسبب مطالب الطرفين المتفاوضين، واللذان قد يضغط كل منهما من أجل التمثيل. لذلك يجب أن يحدّد اتفاق السلام مؤهلات موضوعية وعملية اختيار شفافة.

وبالإضافة إلى ذلك، يجب ألا يتجاهل القائمون على الصياغة المخاوف اللوجستية، مثل الموارد والأمن والجداول الزمنية، والتي قد تؤثر بشكل كبير على فعالية مفوضيات الحقيقة.

ولا يمكن أن تنجح مفوضيات الحقيقة إلا بمشاركة واسعة من الجمهور. ولتحقيق ذلك، يمكن لاتفاقات السلام أن تقدّم الحد الأدنى من الحوافز، مثل التعويض عن الإجازات التي تم أخذها من العمل. ويمكنها تعزيز إمكانية الوصول من خلال العمل بلغات متعددة، وإنشاء مكاتب إقليمية، والبث العلني لأهم جلساتها. ويمكنها استيعاب التنوع في التجارب من خلال تمكين الفروع الإقليمية للتركيز على الظروف المحلية. ويجب على الطرفين أيضاً أن يُبلغا بوضوح الغرض من آليات قول الحقيقة والمصالحة وأن يكرّسا الوقت والجهد اللازمين للمصالحة باعتبارها جانباً مهماً من العملية.

جبر الضرر

هناك عدة أنواع مختلفة من جبر الضرر: التعويض، وإعادة التأهيل، وردّ الحقوق، والترضية، وضمانات عدم التكرار. وإن القرارات المتعلقة بأي هذه الأنواع هو الأنسب تعتمد كثيراً على السياق، ولكن من المحتمل أن يكون هناك ما يبرر وجود مزيج منها من أجل الاستجابة للاحتياجات المختلفة. وينبغي على الدول القادرة على تحمّل التعويض النقدي أن تقوم بإدارة التوقعات فيما يتعلق بنوع التعويضات المتاحة في رسائلها للجمهور وموازنة تكاليف وفوائد الإغاثة الفورية، مثل الدفعات النقدية الكبيرة لمرة واحدة، مقابل الحصول على دعم طويل الأجل، مثل خطط المعاشات التقاعدية. وبينما يرى العديد من الضحايا أن الخيار الأول أكثر جاذبية، فإن الخيار الأخير له دفعة أقل مقدّماً، ويشجّع التخطيط المالي المستدام، ويحافظ على عملية التصحيح على مدى فترة زمنية أطول.

ولقد واجهت اتفاقات السلام تاريخياً صعوبات في تحديد فئة الضحايا المؤهلين للحصول على جبر الضرر النقدي، مع ارتكاب أخطاء تجاه الإفراط أو التفريط في الشمول. ونظراً لحساسيته الفريدة، قد يكون تعويض ضحايا الاعتداء الجنسي مثيراً للجدل بشكل خاص. حيث يجب على القائمين على الصياغة وضع إجراءات مناسبة ثقافياً لحماية الناجين ويجب أن يأخذوا بعين الاعتبار أشكال الإثبات التي تراعي النوع الاجتماعي. وإن استبعاد الإصابات التي لا تترك بالضرورة أثراً جسدياً، مثل الأضرار النفسية والاقتصادية والاجتماعية، من شأنه أن يخطئ في حرمان الضحايا المستحقين من جبر الضرر. غير أنه قد يكون من الصعب تحديد هذه الأضرار بطريقة يمكن تطبيقها. وعندما تتأثر مجتمعات بأكملها بهذه الأنواع من الأضرار، فمن الأفضل تقديم جبر الضرر بشكل جماعي في شكل تنمية أو خدمات اجتماعية أو مساعدات إنسانية.

من الناحية العملية، يسهل على الرجال والمقاتلين السابقين وأفراد الأغلبية العرقية أو الدينية الحصول على جبر الضرر. ومن أجل تصحيح التفاوتات المجتمعية وتشجيع العمليات التحويلية، يمكن أن تتضمن اتفاقات السلام لغة تحظر التمييز في توزيع جبر الضرر، والتخطيط لجهود التوعية الإيجابية في المجتمعات الضعيفة، وتقديم المساعدة للضحايا المهمشين في التعامل مع عملية تقديم الطلبات.

الإصلاح المؤسسي

يجب إعطاء الأولوية للإصلاح المؤسسي على التوالي، لاسيما التدقيق الأمني، نظراً لقيمته الأساسية. وعلى وجه التحديد، يُعد تطهير القطاع العام من الأفراد المشكوك فيهم ضرورياً لتمكين عمليات العدالة الانتقالية الأخرى من الحصول على الشرعية. ولكن يمكن أن يتجاوز التطهير الحدود، كما اتّضح في حالة اجتثاث البعث في العراق. وبشكل عام، يجب ألا يُستبعَد سوى الأفراد المتورطين شخصياً في الانتهاكات. وعلاوة على ذلك، يجب ألا يكون التدقيق الأمني إقصائياً بشكل صارم. حيث قامت بعض الدول بمنع الموظفين الحكوميين من الترقيات الإضافية أو عرضت عليهم حوافز لترك مناصبهم.

وبالإضافة إلى طرد الجهات الفاعلة السيئة، يجب أن يخلق الإصلاح المؤسسي مسارات للجماعات ذات التمثيل المنخفض لدخول الخدمة العامة. وتتمثل إحدى طرق القيام بذلك في تحديد حصص (كوتا) داخل مؤسسات الدولة لمجموعات سكانية (ديموغرافية) أو سياسية مختلفة. وتتمثل طريقة أخرى في اعتماد شكل من أشكال التمييز الإيجابي في ممارسات التوظيف الحكومية. حيث تعزّز هذه البرامج شرعية المؤسسات من خلال منح المهمّشين صوتاً في عملياتها.

ومن غير المحتمل أن تستمر الآثار الإيجابية للتدقيق الأمني ما لم تكن مصحوبة بإصلاحات مؤسسية مصممة لضمان استمراريتها. لذلك، يجب أن تستحدث اتفاقات السلام إرشادات أو لجاناً لمكافحة الفساد لضمان مساءلة القطاع العام على المدى الطويل. وينبغي أيضاً الإشراف على عمليات التدقيق الأمني والإصلاح القانوني والإداري من قبل هيئة رقابية مستقلة يمكنها التعليق على صحة ونجاعة تلك العمليات. وللحماية من الانتهاكات المستقبلية، قد تنشئ اتفاقات السلام أيضاً مفوضية لحقوق الإنسان أو أمين مظالم لمراقبة السياسات الحكومية.

تخليد الذكرى

غالباً ما تتجاهل اتفاقات السلام تخليد الذكرى أو تقلل من شأنه. وعندما تذكره، فإن ذلك عادة ما يكون فقط بعبارات عامة جداً. وفي حين أنه قد يكون من غير المعقول أن تدخل الاتفاقات في تفاصيل كبيرة حول مبادرات تخليد الذكرى، إلا أنها يمكن أن تقطع شوطاً طويلاً نحو تمهيد الطريق. على سبيل المثال، يمكن للمفاوضين تخصيص التمويل والموظفين لمشاريع تخليد الذكرى التي تقودها الدولة ويمكن أن يعدوا بتقديم الدعم والتدريب للمبادرات التي يقودها المجتمع المحلي. ولتجنّب استبعاد الأقليات من جهود تخليد الذكرى، ينبغي تحديد أن هذا الدعم سيخصص بطريقة غير تمييزية وعبر مختلف الأقاليم.

المفاوضات في الأمم المتحدة. مصدر الصورة: صور الأمم المتحدة

ويمكن لاتفاقات السلام أن تساهم بشكل أكبر في تخليد الذكرى من خلال ضمان حماية المواقع التذكارية والسجلات التاريخية والحفاظ عليها. ومن المرجح أن يكون بحوزة الطرفين المتفاوضين وثائق وقطع أثرية ذات قيمة تذكارية هائلة. وفي بعض السياقات، أدّى الاحتفاظ بالسيطرة العسكرية على المواقع التاريخية إلى استبعاد سردي أو تبرير انتهاكات حقوق الإنسان كضرورات عسكرية. ويمكن أن تؤدي الموافقة على الإدارة المشتركة بين الأطراف أو من قبل طرف حيادي على هذه المواقع إلى منع هذه التشوهات.

أخيراً، يمكن لمفاوضات السلام أن تعزز مشاريع تخليد الذكرى من خلال الإشارة إلى بعض وسائل الإعلام التي سيتم بثّها من خلالها. والأهم من ذلك، يمكنها المطالبة بإنتاج مناهج تربوية تهدف إلى حفظ الذاكرة التاريخية. كما يمكن أن تنص على ضرورة بث بعض مبادرات تخليد الذكرى على التلفزيون الوطني أو الإذاعة الوطنية.

التنفيذ

ثمّة عدد من العوائق التي قد تعوق تنفيذ عمليات العدالة الانتقالية بعد توقيع اتفاق السلام. حيث أن المأزق الذي يتكرر بشكل شائع هو الافتقار البسيط للإرادة السياسية بين الموقّعين لاحترام التزاماتهم. ولتفادي ذلك، يمكن لاتفاقات السلام أن تمنح حوافز لمراحل محددة من التنفيذ. ويُعتبر هذا أمراً شائعاً بشكل خاص في أحكام العفو، حيث يجب على المتقدّمين المؤهلين المشاركة أولاً في قول الحقيقة أو عملية عدالة تقليدية. ويمكن أيضاً ربط المزايا الأخرى، مثل صناديق التنمية المجتمعية أو إعادة توزيع الأراضي أو التمثيل في الحكومة، بإكمال المنجزات المرحلية السابقة. ولضمان الامتثال على المدى الطويل، يمكن فتح الامتيازات على مراحل تتزامن مع مؤشرات بارزة على طول المخطط الزمني للتنفيذ.

ويمكن أن تلعب المراقبة والرقابة الفعالة أيضاً دوراً في إلزام الطرفين بالتزاماتهما. وفي حين أن الموقّعين قد يصرّون على التمثيل داخل آليات المراقبة، يمكن تعزيز مصداقيتهم من خلال تنصيب أعضاء من المجتمع المدني أو المجتمع الدولي. وإن تعيين أدوار قيادية لهذه الجهات الفاعلة المحايدة يرسل إشارة قوية حول استقلال الهيئة. وعند تحديد المراقبين، يجب أن تحدّد اتفاقات السلام وظائفهم وسلطاتهم، ومتطلبات رفع التقارير، وحقوق الوصول.

وكما أشرنا سابقاً، قد تكون هناك حاجة إلى إصلاحات أولية حتى تتمكن مؤسسات الدولة الأخرى من تنفيذ المبادرات الانتقالية بفعالية. وبالإضافة إلى ذلك، لا يمكن للمؤسسات أن تعمل بشكل منتج بدون موارد كافية. وبدلاً من فرض تفويض غير ممولّ، ينبغي لاتفاقات السلام أن تحرص على تخصيص بنود ميزانية كافية لكل بند من بنود منصة العدالة الانتقالية.

لا يعتمد تنفيذ برامج العدالة الانتقالية على إجراءات الدولة فحسب، بل على مشاركة السكان. وفي بعض الأحيان، تتعرض المشاركة الشعبية في قول الحقيقة أو جبر الضرر للعرقلة بسبب العوائق التي تحول دون الوصول. ويمكن لاتفاقات السلام أن تزيل بعض هذه العوائق، من بين أمور أخرى، من خلال إنشاء نقاط وصول متعددة، وأخذ التنوع اللغوي في الاعتبار، ونشر مواد

تثقيفية لمساعدة الجمهور على فهم الإجراءات البيروقراطية بشكل أفضل. ويمكنها أيضاً كسب دعم الجمهور من خلال التطلع إلى تقديم مؤشرات حقيقية للتقدم على المدى القريب، مع الإدراك أيضاً بأن النتائج المستدامة والهامة تستغرق وقتاً. ومن شأن تحقيق آثار قابلة للقياس في وقت مبكر من العملية أن يبقي الجمهور متفاعلاً ويدرأ الشعور بالإحباط بسبب طول العمليات.

الخلاصة

تمثّل عمليات السلام لحظات محورية لمجتمعات ما بعد النزاع والتي قد تتشكل خلالها مؤسسات العدالة الانتقالية. ويمكن للمتفاوضين الملتزمين أن يساعدوا قضيتهم من خلال التأطير اللائق للقضايا، والتسلسل الحكيم، والإعداد الجيد. وعند تصميم الآليات التي سيتم تضمينها في اتفاق السلام، يجب أن يتخذوا نهجاً شمولياً يوفر المساءلة وقول الحقيقة والمصالحة وجبر الضرر والإصلاح المؤسسي وتخليد الذكرى. ويجب أن يبحثوا عن فرص لإشراك المجتمع المدني ومجموعات الضحايا، وتكييف توجيهاتهم لتلائم السياق المحلي، وتقييم مزايا كل من الغموض البنّاء في النص والمشاركة الدولية في مؤسسات العدالة الانتقالية. وأخيراً، يمكن لاتفاقات السلام أن تُلزم الطرفين بحزم أكبر بالتزاماتهما الانتقالية من خلال التنفيذ المرحلي، والمراقبة والإشراف المستمرين، ومخصصات التمويل، واتخاذ تدابير للحث على الدعم والمشاركة الشعبية.

المراجع

[1] في سياقات مختلفة، اكتشف العديد من الباحثين والمزاولين تضارباً متكرراً بين مُثل السلام والعدالة. حيث يفضّل البعض نهج "السلام أولاً" الذي يعطي الأولوية لحل النزاعات قبل كل شيء، بما في ذلك أشكال العدالة الانتقالية التي غالباً ما تكون مثيرة للجدل. ويُصرّ آخرون أكثر على تحقيق العدالة بشكل فوري، حتى لو كان ذلك يعني إطالة أمد النزاع على المدى القصير، لأن السلام الدائم مستحيل بدونها.

[2] على سبيل المثال، يُقرّ الإسلام بالتعويض المالي (الدّية) للضحايا أو لأقربائهم في حالات القتل أو الإصابة الجسدية أو إذا لحقت أضرار بالممتلكات.

[3] بعد سقوط صدام حسين عام 2003، تم فصل موظفي القطاع العام المنتمين إلى حزب البعث من مناصبهم ومُنعوا من تولي وظائف عامة في المستقبل. وفي حين أن هذه السياسة طهّرت بشكل فعال الدولة العراقية من النظام السابق، إلا أنها ولّدت عدم استقرار واسع النطاق واستياء بين طبقة كبيرة ممن أصبحوا عاطلين عن العمل.

International Coalition of
SITES *of* CONSCIENCE

www.sitesofconscience.org

Facebook.com/SitesofConscience
@SitesConscience
SitesofConscience
@GIJTR
@GIJTR